

# تحليل اتجاهات التجارة الخارجية الليبية في السنوات الاخيرة

للدكتور انتوني استامبوليس\*

مقدمة :

أن ليبيا قد قفزت خلال السنين القليلة الماضية بتطورات اقتصادية مدهشة بسبب اثر النمو الكبير في صناعة البترول . وتعكس احصاءات التجارة الخارجية في هذه السنوات ذلك التطور بشكل واضح .

وتمثل الجداول الخمس التالية واردات وصادرات ليبيا مقسمة حسب السلع وحسب الدول بينما يحاول الجدول السادس اظهار اجمالي الاستيراد واجمالي التصدير وتوضيح التطورات في الميزان التجارى للبلاد .

السلع المصدرة :

يظهر الجدول الخاص بالصادرات الليبية في السنوات من ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥ الاتجاهات التالية :

(١) نمو هائل في الصادرات بصفة عامة ناتج عن الارتفاع السريع في صادرات الزيت بعد عام ١٩٦١ فلم تكد تحل سنة ١٩٦٤ م حتى وجدنا أكثر من ٩٩٪ من قيمة جميع الصادرات ينتمى الى شحنات الزيت الخام .

---

\* هذه ترجمة لمقال دكتور انتوني استامبوليس الأستاذ بكلية التجارة وقد نشرت باللغة الانجليزية في الصفحات ٤٦ - ٥٦ من العدد الأول - المجلد الأول . وبعد اجراء التعديلات اللازمة لتضمن احداث المعلومات حتى عام ١٩٦٥ .

(٢) انخفاض طفيف في الصادرات من غير الزيت والتي هي في معظم الاحوال منتجات زراعية — وهذا يعنى أن القطاع الزراعى للاقتصاد قد اصابه الركود فقد حدث ان صاحبت النهضة زيادة محسوسة في مستويات الاستهلاك كما واجهت معدلا مرتفعا من نمو السكان بمعدل ٣٦٪ في العام .

#### التصدير حسب البلاد :

يؤثر توزيع صادرات البترول على جدول الصادرات الى البلاد المختلفة فالى عام ١٩٦٤ ذهب نحو نصف الصادرات الليبية الى المانيا الغربية بينما كانت بريطانيا تحتل تلك المكانة في عام ١٩٦٠ وانخفض نصيبها الى نحو الخمس في عام ١٩٦٤م وانخفض نصيب ايطاليا الى ١/٨ مجموع الصادرات بينما كان مركزها السائد قبل البترول يصل الى ١/٣ الصادرات الليبية في عام ١٩٦٠م .

#### توزيع صادرات البترول حسب الدول

أن الجزء الغالب من الزيت المصدر يذهب ويستمر في الذهاب الى اوروبا وعلى الاخص الى الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة — هذا وقد تجاوز البترول المصدر حد المليون برميل في اليوم وسيستمر في الزيادة خلال السنوات القليلة القادمة وقد يصل الى معدل ٢ مليون برميل في اليوم ونستطيع تحديد توزيع الكميات القليلة من صادرات ليبيا من غير الزيت على البلاد المختلفة وذلك بحساب قيمة البراميل المصدرة المذكورة في الجدول رقم (٣) بالسعر المعلن وطرحها من القيمة المرصودة أمام كل دولة في الجدول رقم (٢) وطبقا للمعلومات التي اعلنتها وزارة شئون البترول وحسب بيانات البنك الليبي السنوية تصبح القيمة المعدلة لصادرات الزيت الخام والسلع المعاد تصديرها من الموانئ الليبية لعام ١٩٦٣ ما يبلغ ١١٧٤٠٠٠٠٠٠ جنية ليبي وفي عام ١٩٦٤م الى ٢١٦٠٠٠٠٠٠ جنية ليبي وبمقارنتها بالقيمة غير المعدلة والمبينة في الجدول رقم (١) وهى تصل في عام ١٩٦٣ الى ١٣١٨٢٢٨١٩ جنية ليبي عن الزيت الخام على أساس السعر المعلن وقدره ٢٢١ دولار للبرميل الواحد كما تصل في عام ١٩٦٤م الى ٢٤٨٠٧٩٣٩٤ جنية ليبي . هذا ويظهر أن متوسط سعر البرميل الواحد للزيت الخام تسليم

الميناء أقل قليلا من ٢ دولار — ولما كان معظم الزيت يباع حسب السعر المعلن — فإن مدى اختلاف السعر لا بد وأن يكون كبيرا حتى تصل الى ذلك للمعدل ومن ثم نحتاج الى معلومات مفصلة عن الاسعار الواقعية للزيت المصدر الى الدول المختلفة حتى يمكن أن نصل الى الرقم الصحيح للارقام الواردة في الجدول رقم (٢) .

السلع الرئيسية المستوردة :

يتبين من الجدول رقم ٤ أن السلع الرئيسية المستوردة في الأعوام ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ وهى تسع فئات رئيسية تبلغ نحو ٢/٠ مجموع الواردات الليبية — ومعظم هذه الاصناف تمثل الأجزاء الهامة من المشتريات الكبيرة التى تمت بمعرفة شركات البترول — ويتضح من المعلومات المستمدة من المطبوعات الخاصة بميزان المدفوعات عن عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ أن المستورد بمعرفة هذه الشركات وصل فى عام ١٩٦٢ الى ٢٤٨٠٠٠٠٠٠ جنيه لیبى من مجموع ٧٣٨٩٠٠٠٠٠ جنيه لیبى أى بنسبة ٣٣٣٪/ وأما فى عام ١٩٦٣ فقد بلغت ٢٤٣٧٠٠٠٠٠ جنيه لیبى من مجموع ٨٥٢٥٠٠٠٠٠ جنيه أى ٢٨٪/ .

يمثل الجدول رقم (٥) قيمة الواردات الليبية من عدة بلدان خلال الفترة من ٥٩ م الى ١٩٦٥ فنحو ٢/٠ احتياجات ليبيا تستورد من خمسة بلدان هى ايطاليا — الولايات المتحدة — المملكة المتحدة — المانيا الغربية — فرنسا ( ويبلغ نصيب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا نحو ٢/٠ مجموع الواردات) واذا استبعدنا السلع التى تستوردها شركات الزيت من هذا الجدول لوجدنا أن قيمة الواردات من هذه الدول الخمس التى تأتى فى رأس القائمة تكون على النحو التالى :

| الدولة           | ١٩٦٢  | ١٩٦٣  | ١٩٦٤  | ١٩٦٥  |
|------------------|-------|-------|-------|-------|
| ايطاليا          | ١٤٠٨٣ | ١٥١٩٩ | ١٨٥٤٥ | ٢٧١٢٤ |
| المملكة المتحدة  | ٩٦٣٣  | ١١٩٥٨ | ١٥٠٠٣ | ١٤٢٥٠ |
| المانيا الغربية  | ٦٥٢٧  | ٨١٠٢  | ٨٧١١  | ١٠٢٤٣ |
| الولايات المتحدة | ٤٥٨٣  | ٥٩٩٩  | ٧٩٠٤  | ٧٠٣٥  |
| فرنسا            | ..... | ٢٨٠٥  | ٣٥٠٧  | ٥٠٥٩  |

## الميزان التجارى

يبين الجدول رقم (٦) ميزان التجارة الخارجية لليبيا سنويا عن ١٢ سنة تمتد من ١٩٥٤ الى ١٩٦٥ وان هذا الميزان غير المتوازن قد حسب بعملية بسيطة هي طرح البضائع المستوردة من قيمة الصادرات والسلع المعاد تصديرها وقد كان الباقي سلبيا أى فى غير صالح البلاد حتى عام ١٩٦٢م ذلك أن اتفاق شركة الزيت اثناء تنقييها قد سبب ارتفاعا سريعا فى الواردات لم يقابله من جهة أخرى ارتفاع مناسب فى الصادرات الى أن بدأ تصدير البترول الخام فى سبتمبر ١٩٦١ ولم تتعادل الصادرات مع الواردات الا فى خلال عام ١٩٦٣ ومنذ ذلك الحين ارتفعت الصادرات ارتفاعا حادا سريعا حتى أنها بلغت فى عام ١٩٦٥ ضعف قيمة الواردات حتى مع حساب قيمة الزيت الخام على حساب السعر الحقيقى مع اختلافه عن السعر المعلن . وفى الحقيقة أنه فى خلال السنوات الماضية من ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ عندما كان الميزان المنظور سلبيا فأن صافى الايراد غير المنظور والمعونة الاقتصادية الرسمية كانت تنتهى جميعها الى فائض قليل قد يرتفع الى ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة . والتقارير عن ميزان المدفوعات فى ليبيا قد اجرت عدة تعديلات بوضع الواردات فى حساب دائن والصادرات فى حساب مدين حتى أصبح الميزان التجارى المعدل مختلفا عما هو مبين فى الجدول رقم (٦) المستمد من التقارير السنوية للتجارة الخارجية .

وفيما يلى نوضح الاجمالى كما ورد فى تلك التقارير عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ :

| القيمة بالآلاف من الجنيهات |          |                                   |                        |
|----------------------------|----------|-----------------------------------|------------------------|
| السنة                      | الواردات | المعاد تصديرها<br>الصادرات والسلع | الميزان التجارى المعدل |
| ١٩٦٠                       | ٦٢٥٨٨    | ٣٥٥٠                              | ٥٩٠٣٨—                 |
| ١٩٦١                       | ٥٤٢٠٢    | ٧٧٠٤                              | ٤٦٤٩٨—                 |
| ٢٩٦٢                       | ٧٣٥٨٩    | ٥٠٤٣٢                             | ٢٣١٥٧—                 |
| ١٩٦٣                       | ٨٥٢٥٠    | ١٢٠٣٧٢                            | ٣٥١٢٢+                 |
| ١٩٦٤                       | ١٠٤٣٧٩   | ٢٢١٥٧٩                            | ١١٧٢٠٠+                |

أن الاختلاف الكبير عن جدول (٦) في البيانات عن ١٩٦٣ يرجع أساسا الى تعديل القيمة لصادرات البترول والتي سبق أن نوهنا عنها — فإذا فحصنا أرقام ١٩٦٣ م نرى الاثر الطيب الذي تركته شركات الزيت على الميزان التجارى لليبيا . فأن شركات الزيت صدرت ما قيمته ١١٧٤٠٠٠٠٠٠ جنية من الزيت الخام بينما استوردت ما قيمته ٢٤٤٠٠٠٠٠٠ جنية وساهمت بفائض فى الميزان بما يقدر بنحو ٩٣٠٠٠٠٠٠٠ جنية فإذا طرحنا هذه الأرقام من المجموع نجد أن قطاع الصادرات من غير الزيت يصل الى ٣ مليون فقط بينما يصل الاستيراد الى ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون أى بعجز فى الميزان التجارى يبلغ ٥٧٩٠٠٠٠٠٠ جنية .

وأكثر من هذا فأن صافى الزيادات الرأسمالية لشركات الزيت فى ليبيا أو الاستثمارات المباشرة الجديدة فقد بلغ مجموعها ٣٧١٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٢ و ٢٠١٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ م و ٣٧٥٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٤ .

وهناك عناصر أخرى للنشاط الاقتصادى لشركات الزيت تؤثر فى ميزان المدفوعات الى جانب تجارتها فى الواردات وصادراتها من الزيت الخام أو الصادرات المعتادة التى سبق ذكرها — وهى تتضمن ما يلى :

(١) أن مجموع الاتفاق المدفوع فى الخارج وصل الى ٢٩٤٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٢ و ٣٥٣٨٥٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ و ٤٠٩٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٤ م.

(٢) أن المرتبات المدفوعة فى الخارج كانت ٢٨١٥٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٢ م و ٤٥١٧٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ و ٦١٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٤ .

(٣) أن مبيعات النقد الاجنبى تصل الى ٤٦٢٣٨٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٢ م و ٥٩٥٣٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٣ م و ٩٥٦٠٠٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٤ م.

(٤) أن الخسائر الحادثة اثناء استكشاف الزيت فى ليبيا وهى المحسوبة كخصومات سلبية مدينة فى (دخل الاستثمار) تصل الى ٥٥٦٦٥٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٢ م

٦٣٠٢٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣ م  
٢٤١٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٤ م  
فهي أيضا اضافات للعناصر السابقة .

ومن الواضح أن موقف ليبيا بوصفها ضمن الدول القليلة المحظوظة التي لا تقاسى من صعوبات ميزان المدفوعات يتطلب البحث المستمر الدقيق لتحديد الحجم الامثل للتجارة والسياسات النقدية والمالية . هذا الحجم الامثل عموما يجعل في الامكان استقرار النقد وثباته ويدعو الى فك قيود الاستيراد تدريجيا كما يتطلب سياسة مالية تهدف نحو تطوير سريع لاقتصاديات البلاد من خلال تشجيع كل قطاع اقتصادي على حده .

وننا اذا استبعدنا واردات شركات البترول نجد أن ليبيا تتمتع بميزان تجارى في صالحها مع منطقة الاسترلين يصل الى ٢٣٩٠٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣ والى ٤٠٤٠٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٤ بينما ينجه الميزان ضد صالحها مع منطقة الدولار فيصل العجز الى ١٩٠٠٠٠٠ جنيه لىبي في عام ١٩٦٣ والى ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه لىبي في عام ١٩٦٤ ولكن الميزان التجارى مع بقية أنحاء العالم في صالحها بمبلغ ٤٩٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٦٣ و ١٣٣٢٢٨٠٠٠ في عام ١٩٦٤ .

